

أكدوا بندوة «التخطيط الاستراتيجي» أهمية أن يضم خططا للتعامل مع الأزمات خبراء ومختصون: برنامج عمل الحكومة يفتقد لمؤشرات القياس والأداء

كتب حذيفة إبراهيم:

أكد خبراء ومختصون أن برنامج العمل الحكومي يفتقد لمؤشرات القياس والأداء، داعين إلى تضمينها في البرنامج المقدم أمام مجلس النواب. وأضافوا، في ندوة «برنامج العمل الحكومي... خطوة استراتيجية» والتي نظمتها جمعية التخطيط الاستراتيجية أول أمس، أنه من الضروري أن يضم البرنامج خططا للتعامل مع الأزمات الاقتصادية المتنوعة التي تحدث بالمنطقة. وبينوا أن من لا يراعي وجود الأزمات تنهار دولته بسرعة، مشيرين إلى أن من يخطط من أجل الإنسان ورفعته وراحته لن يخسر، وهي الدول التي فازت ونجت من الأزمات.

3 أنواع للمخططين

قال خبير التخطيط الاستراتيجي بدي أسامة العلي إن المخططين على 3 أنواع، موضحاً أن «المجموعة الأولى هم أصحاب برامج العمل والخطط الاستراتيجية العامة، أما المجموعة الثانية تمثل دول ذات أبعاد إيديولوجية، أما المجموعة الثالثة فهي تعتمد على الإنسان بشكل رئيس». وبين أن المجموعة الثالثة تتبنى الخطط الاستراتيجية التي تعتمد على الإنسان والإنسان فقط. وأشار إلى أن المجموعة الأولى في التخطيط، ترى أنها تنفيذ الأوامر فقط، أما المجموعة الثانية فهي ترى ضرورة الحفاظ على الأمن، فيما يرى الفريق الثالث أن مهمتهم التخطيط لتحقيق أهداف المواطن والمواطن.

ويرى العلي أن من يخطط من أجل الإنسان في دولته، تكون متمسكة كونهم يضعون الإنسان في المرتكز ويسعون لرغاهية المواطن والصحة البدنية والصحة النفسية وهي ضمن المؤشرات الأساسية التي تقاس حتى في بيئة العمل.

وقال إن من تغيب عنه إدارة المخاطر تنهار دولهم من أول ضربة وأي حركة إقليمية أو تغير في مؤشرات عالمية، فيما يتمكن من يخططون من أصحاب



ندوة برنامج عمل الحكومة

الإيديولوجيات من الصمود أكثر كون لديهم صلابة أكثر ولكنهم يميلون نحو شن الحروب لخلق حالة من التعادل. وأشار إلى أن التجارب أثبتت أن من يخطط من أجل الإنسان يعيش في رفاهية بعيداً عن المؤثرات الإقليمية، وهم لديهم سمة العقل ومهارات حل الإشكاليات.

وتابع «أحدى الدول لم تمر بأزمة منذ العام 1991 وهي كانت أزمة الرهن العقاري التي تم حلها خلال أسبوعين بعد شراء الدولة لديون المواطنين».

الانتقال للميزانيات المستدامة

وقالت النائب رؤى الحايكي إن برنامج العمل الحكومي المقدم خطوة متقدمة قابلة للبناء والتطوير، مشيرة إلى ضرورة أن تبقى السلطة الرقابية والتنفيذية معا فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج والرقابة عليه.

وأشارت خلال حديثها في الندوة إلى أن البرنامج ينقصه مؤشرات القياس والإنجازات الفعلية، والتي تعطي إنذاراً مبكراً في حال عدم إنجاز أي موضوع، مشيرة إلى أنه لا يمكن تقييم تنفيذ خطط وسياسات

عامة.

ودعت إلى الانتقال من الميزانية المستهلكة إلى الميزانية المستدامة من خلال الخطط والاستراتيجيات المطلوبة.

قاعدة اقتصادية غير نفطية

من جانبه، قال رئيس جمعية الاقتصاديين جعفر الصانع إن برنامج العمل الحكومي يجب أن يكون قادراً على إيجاد قاعدة اقتصادية غير نفطية، وهو ما تحتاجه البحرين بشكل رئيس.

وأشار إلى أن البحرين منذ سنتين تعمل على برامج مهمة، إلا أن هناك منافسة شرسة مع دول إقليمية، مبيناً أن البحرين تتحدث عن تنوع مصادر الدخل منذ سبعينيات القرن الماضي، ولكن لا توجد خطوات فعلية كبيرة في ذلك المجال.

وتابع إدارة الاقتصاد يجب أن تحقق النمو الاقتصادي، والذي بدوره يجب أن يبنى على المستوى الفردي وأولوياته في المجتمع.

وقال إن وجود تحديات اقتصادية هو أمر واضح، ولكن يجب التخطيط لها، وإلا ستكون البحرين في مأزق.

العلي: التخطيط

من أجل الإنسان يجعل الدولة متماسكة

الحايكي: برنامج عمل الحكومة خطوة متقدمة قابلة للبناء والتطوير
الصانع: يجب أن يعمل البرنامج على إيجاد قاعدة اقتصادية غير نفطية
الشهابي: البرنامج يفتقد إلى العديد من الفقرات والأمور

وشدد على أن البرنامج يجب أن يراعي انخفاض الدين العام، ولكنه يفتقر إلى مؤشرات الأداء، ومؤشرات النمو الحقيقي، كما أنه يجب أن يكون أكثر قدرة على خلق فرص العمل والمساهمة في تنوع مصادر الدخل.

إطلاع الجمهور

من جانبه، رأى الكاتب الصحافي غسان الشهابي إن وسائل الإعلام ترى أن من حق الجمهور الإطلاع والمعرفة على كل ما يدور في الشأن المحلي، ومن بينها برنامج العمل الحكومي، مشيراً إلى أن البرنامج يفتقد إلى العديد من الفقرات والأمور.

وتابع «من مهمات الإعلام التأثير على الرأي العام، ونحن نرى أنه يجب أن يكون أكثر وضوحاً، وعلى المؤسسات الإعلامية أن تضع خطة إعلامية لتغطيته، كما أنه على المؤسسات الرسمية أن تضع خطة استراتيجية إعلامية لتفتح جمهورها بالبرنامج».

وبيّن أن الحديث عن الرؤية الاقتصادية لم يرد في هذا البرنامج إلا مرة واحدة فقط.

أشاد بجهود المتطوعين في تكريس مكانتها العالمية الجودر يوجه للإعداد لجائزة ناصر بن حمد للإبداع الشبابي «4»

وسيبدل كل الجهود في سبيل مواصلة رحلة النجاح للجائزة والوصول إلى الأهداف التي وجدت من أجلها في تعزيز قصص نجاح الشباب العالمي في المجالات المخصصة بالجائزة.

من جهتهم أعرب الشباب المتطوعون عن خالص شكرهم وتقديرهم لسمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة على دعمه الكامل وإعطاء الشباب الفرصة المثالية للمشاركة في إنجاز هذه الجائزة، مشيداً بمتابعة رئيس المؤسسة العامة للشباب والرياضة لكافة الإجراءات التي اتخذها الشباب في سبيل إنجاز الجائزة، مؤكداً حرصهم على العمل بكل جدية وإخلاص في النسخة المقبلة من الجائزة.

الجائزة إلى العالمية وحظيت بالمشاركة الكبيرة من قبل مختلف شباب دول العالم.

وأضاف: لا يمكننا سوى أن نقول لكم جميعاً جهدكم مقدر، ولولا وجودكم بيننا خلال جائزة سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة للإبداع الشبابي لما ظهرت بالصورة المشرفة التي تعكس حجم المهمة والطاقت الإبداعية في مجالات التنظيم والمساهمة المحدودة في إنجاز الفعالية سواء من قبل وسائل الإعلام المختلفة، أو من خلال المساهمين الذين دعموا المشروع منذ انطلاقته وحتى يوم إعلان النتائج.

وأبدى الجودر ثقته بأن الشباب البحريني المتطوع سيعمل في النسخة المقبلة من الجائزة، بكل همة

للشباب والرياضة رئيس اللجنة الأولمبية البحرينية، وتوجيهاته المستمرة لرسم مستقبل الجائزة وضمان الاستفادة الشبابية العالمية منها، بالإضافة إلى عمل جميع اللجان العاملة بروح الفريق الواحد وحسن المسؤولية العالية التي يتمتعون بها، الأمر الذي ساهم في إظهار الجائزة بحلة تنظيمية زاهية لاقت استحسان الجميع.

وأثنى الجودر لدى اجتماعه برؤساء اللجان العاملة في الجائزة والمتطوعين على الدور الكبير الذي قام به رؤساء اللجان والمتطوعون في الجائزة والذين تحملوا الجزء الأكبر في العملية التنظيمية والإدارية للجائزة حتى باتت تلك الجهود الكبيرة الطريق الذي أوصل

وجه رئيس المؤسسة العامة للشباب والرياضة هشام الجودر، إلى الإعداد للنسخة الرابعة لجائزة ناصر بن حمد العالمية للإبداع الشبابي، وذلك من ناحيتين الفنية والإدارية، واعتماد مجالات الجائزة وأهدافها، مشيداً بجهود المتطوعين في تكريس مكانة الجائزة على مدى الثلاث نسخ الماضية على المستوى العالمي كجائزة رائدة في مجال العمل الشبابي العالمي.

وقال الجودر إن النجاح الكبير الذي رافق فعاليات جائزة ناصر بن حمد العالمية للإبداع الشبابي في نسختها الثالثة، يعود إلى عدة أسباب، أبرزها دعم سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثلاً لجلالة الملك للأعمال الخيرية وشؤون الشباب رئيس المجلس الأعلى

توحيد العمل بـ «الخليجية» شارف على الانتهاء والإمارات مقر لـ «المركزي» الجودر: استيراد مليون بطاقة هوية لتغطية 5 سنوات مقبلة

للمواليد البحرنيين الجدد، والتي سيقوم الجهاز المركزي للمعلومات بتحويلها للإدارة العامة للجنسية توطئة لاعتمادها في حال استيفاء الشروط.

وفي السياق نفسه، قال الجودر، إن السجل السكاني يقوم برصد وإحصاء وتجميع البيانات الحيوية والبيانات السكانية، فالأولى تتعلق بالمواليد والوفيات والزواج والطلاق، أو ما يعرف كمصطلح عالمي بالأحوال المدنية، أما البيانات السكانية فتتمحور في العمل والتعليم والجنسية والجوازات والإقامة وتكوين السجل الشخصي للمواطن أو المقيم.

وأضاف، بدأنا العمل في هذا المجال منذ عام 1985 حيث تطور العمل فيه إلى أن وصلنا لمستوى الحصول على المعلومات المطلوبة بشكل فوري في لحظتها من مصدرها الرسمي عبر رابط إلكتروني يتيح لنا استقاء المعلومات المطلوبة ولسنا الآن بحاجة للتعامل الورقي أو عبر الأقراص المدمجة «سي دي».

دخولهم المملكة واستيفائهم للاشتراطات، وأثاف، بأنه لا تصدر بطاقة هوية للمواليد البحرنيين قبل اعتماد جنسيتهم، إلا أنهم يحصلون على الرقم الشخصي بعد ولادتهم مباشرة، وتقوم بإصداره من وزارة الصحة من خلال رابط بيننا وبينها مع شهادة الميلاد.

ولفت إلى، أن هناك نظاماً جديداً سيتم تطبيقه لاحقاً لتوحيد الإجراءات في محطة واحدة، تشمل إجراءات شهادة الميلاد والرقم الشخصي والجنسية وبطاقة الهوية ويطلق عليه نظام البندلة.

وأوضح، أن الخطوة تعتبر تحسناً للخدمات وتيسيراً على المواطن وتوفير وقته وتجنبه عناء الذهاب لمرجعة 3 جهات، من خلال رابط مشترك معنون بالسجل المدني الذي بدأ يعوجه الجهاز المركزي للمعلومات في إحصاء المواليد والوفيات منذ عام 2011 من خلال مكتبه الملحق بوزارة الصحة، والذي سيكون مكاناً لاستلام الأوراق الثبوتية، وتقديم طلبات اعتماد الجنسية

الازدحام بمكاتب إصدار بطاقات الهوية بالفرع الرئيس إلى النصف، حيث كانت تستغرق من ساعة إلى الساعة والنصف في الحالات العادية، من خلال إضافة 3 فروع إلى الفرع الرئيس، وتشدن الخدمات الإلكترونية.

وأشار إلى، أن البدء بإصدار بطاقة الهوية انطلق عام 2005 اختياريًا، لكن الأمر أصبح إجبارياً للمواطنين ابتداءً من عام 2009 بعد صدور قانون بطاقة الهوية.

وذكر، ربطنا المعاملات مع جميع الوزارات بحيث يمكن لأي مواطن إنجاز معاملته في أي وزارة حكومية بإبراز بطاقة الهوية والاستغناء عن إحضار المستندات تسهيلاً لإنجاز معاملاتهم، وبنهاية عام 2010 تم إصدار بطاقات الهوية لكافة المواطنين.

وقال، أصبحنا نتعامل مع الإصدارات الجديدة للمواليد الجدد وتجديد المنتهية صلاحيتها، كما تم تغطية جميع المواطنين ويتم العمل على إصدار بطاقات الهوية للعمال الوافدة ومرافقيهم وأبنائهم بعد



نزيه الجودر

إجراءات إصدار شهادة الميلاد والرقم الشخصي واعتماد الجنسية البحرينية وإصدار بطاقة الهوية للمواليد من محطة واحدة، من خلال مكتب بطاقة الهوية والسجل السكاني الملحق بوزارة الصحة. وأوضح، أن الإدارة تعكثت من تقليص

كشف المدير العام للإدارة العامة لبطاقة الهوية والسجل السكاني بالجهاز المركزي للمعلومات نزيه الجودر، أن الجهاز بصدد استيراد مليون بطاقة لتلبية الاحتياجات للسنوات الخمس القادمة.

وأشار، في حوار لمجلة «الأمن»، إلى أن مشروع توحيد بطاقة الهوية الخليجية عنوان لمشروع كبير تدرج تحته مشاريع صغيرة تهيئ البنية التحتية التي تعتبر الأساس لمشروع توحيد البطاقة، وأنه أوشك الآن على أن يصل إلى مشارف نهايته بعد الانتهاء من إنشاء مقر «مركزي» لمفاتيح الدخول لمختلف بطاقات هوية مواطني دول مجلس التعاون، والذي يمكن من تحقيق صحة البطاقات وكشف التزوير أو التزييف.

ولفت إلى، أنه يجري الآن إنشاء وتجهيز المركز، الذي تم الاتفاق على أن يكون مقره بالإمارات، والذي من المنتظر أن يكون جاهزاً للعمل العام القادم. وأعلن، أن الترتيبات تجري الآن لإتمام